اتحاديو الستر (ايرلندة الشمالية) في ظل الحكم البريطاني المباشر 1972-1979

أ. م. د. كفاح كريم سلمان

كلية الاداب/الجامعة المستنصرية/قسم التاريخ

الملخص:

ثمة حقيقة تاريخية لابد من الإشارةِ اليها هي ان الاتحاديين الذين كانوا على رأس السلطة في ايرلندة الشمالية لمدة أكثر من نصف قرن، منذ نشأتها عام 1921، هيمنوا على جميع مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحجة مفادها، انهم أغلبية سياسية، بعد ان تلاعبو بحجم الدوائر الانتخابية وحدودها وعددها، وعدد المقاطعات التي تحتضن أغلبية بروتستانتية واستبعاد المقاطعات ذات الأغلبية الكاثوليكية، فتألفت ايرلندة الشمالية من ست مقاطعات ذات أغلبية بروتستانتية، بعد ان كان من المقرر دخول تسع مقاطعات في انشاء ايرلندة الشمالية.

رسخت هذه الأغلبية حقها في البقاء ضمن المملكة المتحدة في قانون ايرلنده الشمالية لعام 1921 الذي اشترط تصويت الأغلبية للانفصال من المملكة المتحدة. ويبدو أن هذا الأمر قد جوبه بمعارضة قوية من قبل القوميين الكاثوليك الذين عانوا من التهميش والإقصاء والابعاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، اتخذ شكلاً سياسياً وعسكرياً في احيانٍ كثيرة، وفيما بعد أدى إلى انطلاق حملة الحقوق المدنية في الستينات من القرن المنصرم، للمطالبة بالحقوق السياسية والاجتماعية واصلاح نظام الانتخابات، ونتيجة لتصاعد وتيرة العنف الطائفي والسياسي، مطلع السبعينات، بات من الواضح وبشكل متزايد، ان الصراع الطائفي لايمكن اخفائه، أو السيطرة عليه.

وجدت بريطانيا نفسها إزاء هذا الوضع في نقطة اللاعودة عن اعلان حكمها المباشر لايرلنده الشمالية في 24 آذار 1972، وتعطيل برلمان ايرلنده الشمالية ستورمونت بموجب قانون ايرلنده الشمالية وتفويض الإدارة إلى هيئة تنفيذية، تختارها جمعية ايرلندة الشمالية المنتخبة بموجب التصويت النسبي، وقد نص القسم الأول منها لابقاء ايرلندة

الشمالية ضمن المملكة المتحدة، ولن تنقطع عنها الا بموافقة الأغلبية لشعب ايرلندة الشمالية.

بالنسبة لاتحاديو الستر، اختلفت القوى السياسية الاتحادية بموقفها حيال الوضع الجديد، بعد ان رفض اتحاديون بارزون، ما تبلور عن مؤتمر سانغديل 1974 الذي أقرَّ تقاسم السلطة في ايرلنده الشمالية وتركزت مباحثاته حول البعد الايرلندي في حكومة مستقبلية في ايرلنده الشمالية، بينما وجد قبولاً مدفوعاً بالرغبة في تنفيذ مقررات مؤتمر سانغ دايل من قبل بريان فولكنر الذي عُيَّن رئيساً للسلطة التنفيذية التي شُكلت بعد المؤتمر، والتي خاضت صراعاً مريراً مع بقية اتحاديو الستر البيسيلين وحزب الطليعة، بيما حذر بريان فولكنر من اضطراب واسع النطاق، وان الاتحاد لايمكن تدعيمه الا من خلال تقاسم السلطة مع الـ SDLP ومنح شكل من اشكال الأعتراف المؤسسي بـ "البعد الايرلندي"، وقد استفاد حزب Dup من الانشقاقات داخل الحزب الاتحادي، وبروز تنظيمات جديدة كمجلس عمال ايرلندة uwc، الذي أعلن الإضراب في آيار 1974. وكانت له روابط مع منظمات عسكرية وشبه عسكرية لم يتمكن الإضراب من تحقيق أهدافه ولم يستطيعوا أملاء شروطهم على الحكومة البريطانية. اما السلطة التنفيذية فقد كانت منقسمة بشكل تام، وشهد حزب الستر الاتحادي انقسامات داخلية مريرة، وخاص صراعاً مشتركاً مع Dup وحزب الطليعة الذي اقترح فكرة تحالف طوارئ مع الـ SDLP في وقت ازدادت فيه عمليات القتل الطائفي، وكانت النتيجة طرد ويليام كريغ من الحزب الاتحادي.

رفض أغلبية الاتحاديين تقاسم السلطة من خلال مؤتمر عام 1975. وانشاء تنظيم جديد هو مجلس العمل الاتحادي المشترك الذي يهدف إلى انهاء الحكم البريطاني المباشر والاحتجاج ضد السياسة الأمنية البريطانية ودعوته للاضراب التي فشلت فشلاً ذريعاً في آيار 1977.

من الواضح انه لم يكن هناك أي حزب اتحادي مهتم بتقاسم السلطة، وصار تركيزه على الحاجة إلى أعادة صياغة جوهرية للعلاقات الانكلو – ايرلندية وكانت ستراتيجية جيمس مولينو الوحيدة في التعامل مع الكاثوليك، لم تكن في تحدي منافع الحكم المباشر، وتحوله إلى ستراتيجية معتمدة على زيادة الدعم في ويستمنستر، كانت اقل طمأنة لأعضاء في حزب جيمس مولينو الذين شاركو حزب Dup في انعدام الثقة بالسياسيين الانكليز. واستمر جيمس مولينو بتقليص سياسة SDLP إلى بُعده القومي، مما يجعل أي شكل من اشكال الشراكة مستحيلاً، بينما الحل التوافقي للنزاعات الطائفية صعباً للغاية.

Abstract

There is ahistorical fact that must be mentioned that the Federalists who have been at the head of power in Northern Ireland for more than half a Century , Since its establishedment in 1921, have dominated all aspects of Political, economic and Social life under the Pretext that they are apolitical majority, after that they manipulated the size, boundaries and number of electoral districts, the number of electoral districts, the number of provinces with a Protestant majority and the exclusion of the Provinces with a Catholic majority, Northerlu Ireland Consisted of Six Provinces with a Protestant majority after it was Scheduled to enter nine Provinces in the Creation of Northern Ireland. This Majority established its right to remain with in the United kingdom in the Northern Ireland Act of 1921, which required amajority vote to Secede from the United. It Seems that this mather was met with strong opposition by the Catholic nationalists, who Suffered from marginalization, exclusion, which often took apolitical and military form, and Later led to the Lanuch of the eivil rights Campaign in the Sixties of the Last Century, to demand Political, Social rights and reform of the electoral system, and as a result of the escalation of Sectarian and Political violence in the early Seventies, it has become increasingly clear that the race Cannot be hidden of Controlled.

المقدمة:

يتحدد الإطار التاريخي لموضوع البحث " اتحاديو الستر في ظل الحكم البريطاني المباشر بالفترة ما بين 1972-1979 "، فقد شهدت هذه المدة انعطافاً كبيراً في تاريخ ايرلندة الشمالية وما نتج عنها من آليات جديدة في تنظيم العلاقة بين بريطانيا وايرلندة الشمالية وعلى مستوى تطور مسار الأحزاب الاتحادية في ظل الحكم البريطاني المباشر وموقفها منه، ومن مشروع تقاسم السلطة الذي أقره مؤتمر سانتغذيل 1973، ببعدٍ إيرلندي في أي حكومة مستقبلية لايرلندة الشمالية، الأمر الذي كان مرفوضاً من بعض اتحاديي الستر، وادى إلى انشقاقات داخل الحزب الاتحادي، وولادة تنظيمات عمالية اتخذت طابعاً سياسياً رافضاً لتقاسم السلطة، مجلس عمال الستر uwc 1974، ومجلس العمال الاتحادي المشترك UUAC 1977 اللذين اعلنا عن اضرابي عامي 1974 و1977.

جاء البحث بثلاث محاور، الأول النخبة السياسية في ايرلنده الشمالية، الذي ركز على الأحزاب السياسية في ايرلنده الشمالية الاتحادية والقومية والأجنحة العسكرية التابعة لها. والمحور الثاني، اتحاديو الستر بعد اعلان الحكم البريطاني المباشر 24 آذار 1972، الذي انتج اضطراب واسع النطاق لسلوك تلك الأحزاب من ردود افعال وانشقاقات، وتشكيل انظمة جديدة ذات صبغة عسكرية، فيما بين المحور الثالث للبحث سياسة اتحاديي الستر بعد اضراب العمال عام 1974، الذي لم يتمكن من التقليل من مدى ميل الحكومة البريطانية على تنفيذ حزمة قرارات سنغذيل، وتجدد الاضرابات عام 1977 والتي فشلت فشلاً ذريعاً في تحقيق اهدافها، وبدأت محاولات الحكومة البريطانية لحل المشكلة الايرلندية على أساس مشترك مع جمهورية ايرلنده بعد أن اقتنعت أخيراً بأن أي حل لايرلنده الشمالية سياسياً يجب أن يأخذ بعداً ايرلندياً. وهو امر ترفضه الأحزاب الأتحادية البروتستانتية بشكل عام .

أعتمد البحث على عدد من المصادر الأجنبية البريطانية والايرلندية ابرزها

"The British State and the Ulster Crisi From Wilson to Thatcher, 1985"

للمؤلفين Pual Bew and Henry Patterson .

وكتاب The Ulster Unionists Party in an Era of Conflicat and Change 1972-1992,1993 لمؤلفه David Hume .

فضلاً عن كتاب British Government in Northern Ireland, 1982 لمؤلفه Martin Wallace .

كما اعتمد البحث على ارشيف صحيفة Irish Times لاسيما اعداد نوفمبر 1978.

ولم يعتمد البحث على اية مصادر عربية لندرتها ولعدم دراستها من قبل باحثين عرب الا قليل.

النخبة السياسية في ايرلندة الشمالية:

تنقسم النخبة السياسية في ايرلنده الشمالية منذ تأسيس ايرلنده الشمالية في عام 1921، طائفياً إلى بروتستانتية وكاثوليكية، وكان الصراع الطائفي والعنف المتزايد طابعها الذي كان يشتد ضراوة بين حين وآخر . يغذيه التعصب الأعمى الموجه من طرف ضد آخر، وادى هذا الأمر إلى تشكيل عدد من الفصائل العسكرية لكل محور، فألى جانب الأحزاب السياسية كان هناك ميليشيات من المدنيين يتم تنظيمهم بطريقة عسكرية لتعمل محل قوات الجيش العادية.

بالنسبة للأحزاب البروتستانتية، كان حزب الستر الوحدوي Ulster (uup) Unionist Party ابرزها، ويحرص هذا الحزب على بقاء ايرلندة الشمالية ضمن المملكة المتحدة وهو من الأحزاب التي لاتمتلك اذرعاً عسكرياً، لكن وجود قوىٍ عسكرية بروتستانتية للدفاع عن بقاء ايرلندة الشمالية ضمن المملكة المتحدة، كقوة متطوعي الستر Ulster Volunteer force (uvf) واتحاد الدفاع عن الستر Ulster Defence Association (UDA) . ربما جعل هذهِ الأحزاب لاتفكر بتشكيل فصائل عسكرية. اما الحزب الديمقراطي الاتحادي Ulster Democatic Unionist Party (DUP) بقيادة أيان بيسلي Ian Paisley وهو من المدافعين عن بقاء ايرلنده الشمالية ضمن المملكة المتحدة، وكان يكره اشراك الجمهورية الايرلندية في أي حل لمشكلة ايرلندة الشمالية، ومعادياً لفكرة أدخال الشين فين Sin Fin في الحكومة بشرط ان ينبذ الجيش الجمهوري الايرلندي Irish Republican Army (IRA) العنف، وقد اظهر عدم رغبته في مواجهة بريطانيا بشكل مباشر، ولانزعاج العديد من مؤيديه، طالب بدمج كامل لايرالندة

الشمالية مع نظام ويستمنستر (Ulster Vang Nard, Ulster a Nation, Belfast, 1972).

ومن المنظمات البروتستانتية أيضاً المنظمة الأورنجية التي عدَّت نفسها مدافعة عن الحقوق المدنية والدينية للبروتستانت.

أما عن القوى السياسية الوطنية الكاثوليكية فيعد حزب العمال الاشتراكي والديمقراطي (Social Democratic and Labourparty (SDLP)) ابرزها، ويرى هذا الحزب وجوب اشراك جمهورية ايرلندة في أي حل لمشكلة ايرلندة الشمالية، وقد تبنى سياسة " نحو ايرلندة جديدة" " Tovvrds anew Ireland " ، داعياً إلى اعلان بريطاني لصالح وحدة ايرلندية نهائية ونظام مؤقت ذي " سيادة مشتركة " يشمل بريطانيا والجمهورية . .(Wallace, London, 1982, P.94)

اما حزب الشين فيت وذراعه العسكري IRA ، الذي صعدَّ من موجة العنف منذ مطلع السبعينيات بعد ان تبنى حملة التفجيرات المكثفة في ربيع عام 1971 ، وما ترتب على ذلك من تصاعد الوفيات (Belfast Newsletter 2 September, 1971) ، وعلى الرغم من ذلك أعلنت الحكومة البريطانية انها لن تستبعد أحتمال التفاوض مع IRA، بعد ان فقدت الأمل في رؤية وحدة اتحادية، وان الحق البروتستانتي قد قُسمّ بوضوح حول كيفية الاستجابة إلى الحكم المباشر (Mister a Nation, Belfast, 1972).

بعد اعلان الحكم البريطاني المباشر لايرلندة الشمالية في 24 آذار 1972، حصلت بعض الأنشقاقات في الأحزاب السياسية، نتيجة لأختلاف الرؤى في التعاطي مع الوضع الجديد الاتحادي ، ومن ابرزها بروز تنظيم جديد هو حزب الطليعي الاتحادي التقدمي (فانغارد) ((Vanguard Unionist Progressive Party (VUPP)، لوليم كريغ William Graig، الذي تحالف بشكل واضح مع المنظمات شبه العسكرية الناشئة، وكان مستعد للتأمل والتفكير في الستر مستقلة ان كان ذلك الطريق الوحيد للدفاع عنها من النزعة الجمهورية. وقد تحدى هذهِ الحركة مع ملاحقها شبه العسكرية التي تحاكي التعبئة الاتحادية الجماهيرية ضد الأحزاب الكاثوليكية لاسيما حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي SDLP وزعيمه جون هيوم (Tohn Hume). (Uister Vanguard Belfast, 1972).

اتحاديو الستر بعد اعلان الحكم البريطاني المباشر 24 آذار 1972:

بُنيَّ نظام الحكم الاتحادي لايرلندة الشمالية من خلال تصور ان بريطانيا حليف غير موثوق به للحماية من بناء هيكل أقليمي للحكومة ذي نكهة شعبوية وطائفية على نحو غالب. ولم تفلح الإصلاحات التي حاول رئيس الوزراء الايرلندي الشمالي تيرنيس مارت أونيل Terence Marne O'neil (25 **آذار** 1963-28 **نيسان** 1969) **وخليفته جيمس شيستر كلارك** Jamse Chister Clark (1969-22 **آذار** 1971) **القيام بها من تفادي تدخل بريطاني ينهي الحكم الذاتي ويعيد آفاق من التغيير الدستوري الأساس** (Wallace, 1982, P.94) .

وعلى الرغم من ان الحكومة البريطانية كانت متحفظة حيال الدعم العسكري والمالي لنظام الحكم الناشئ في بلفاست Belfast**، فأنها كانت معتمدة على قدرة الحزب الاتحادي في توفير نظام حكم مستقر نسبياً، ان لم يكن شرعياً تماماً، وبالتالي تقليل مشاركتها المباشرة الخاصة في ايرلندة الشمالية** (Bew, 2002, P.184).

لكن بعد سقوط ستورمونت، واجه الاتحاديون مهمة مستحيلة سياسياً، وهي الحفاظ على سيطرتها على الناخبين البروتستانت، ونفت امكانية انشاء هياكل خاصة بها للحكومة في ايرلندة الشمالية، لذلك رأى البريطانيون بأن فائدة الاتحادية قد تقلصت جذرياً وبالأخص بعد أحداث آب 1969**، لذلك أصبح من المنطق المهيمن للجدل السياسي الاتحادي هو أن الدفاع الآمن الوحيد هو وجود نوع معين من نظام حكم سياسي حصري** (Wallace, 1982, P.94).

قررت بريطانيا تعطيل مؤسسات الحكم في ايرلندة الشمالية والحاقها مباشرة بالحكومة البريطانية في 24 **آذار** 1972**، بعد ازدياد موجة العنف الطائفي التي تسببت بها الأحزاب السياسية الايرلندية والأجنحة العسكرية التابعة لها، إذ عملت هذه الأحزاب على ازدياد زخم الصراع الطائفي والعنف المرتبط به، فقد اعتادت تلك الأحزاب على تنظيم مسيرات مناهضة كل طرف للآخر، وفي** 30 **كانون الثاني** 1972**، نظّم الكاثوليك مسيرة سلمية للأحتجاج في لندنديري** Londondery **ضد سياسة الاعتقال التي مارستها حكومة بريان فولكنر** Brain Fulkener (23 **آذار** 1971- 24 **آذار** 1972)**، وعلى الرغم من اتسام هذهِ التظاهرة بالسلمية، الا انها تعرضت إلى هجوم من**

قبل قوات الجيش البريطاني وادى إلى مقتل 13 شخص وهو ما عرف بالاحد الدامي، الأمر الذي أثار موجة من الغضب في كل مكان من المجتمع الكاثوليكي (سلمان، ص 219-221).

ان تصاعد وتيرة العنف في تموز 1971، بعد سلسلة من التفجيرات، وصل معها ابعاد الكاثوليك من الدولة إلى نقطة جديدة، وهي اعتقال المتهمين بالإرهاب دون محاكمة وفق قانون السلطات الخاصة، إذ وصلت حملة IRA المؤقت إلى مستوى لم يسبق له مثيل من العنف في صيف 1971، الأمر الذي أدى ان تتبلور مخاوف الطبقة العاملة البروتستانتية عن تشكيل رابطة الدفاع عن الستر Ulster Defence Association (UDA) في أيلول 1971، كتنظيم يكون قادراً على تولي الأمور في حالة الانهيار التام للقانون والنظام. (سلمان، ص 215).

ونتيجة لزيادة العنف الطائفي، علق قانون ايرلندة الشمالية لعام 1972، حكومة ايرلندة الشمال وتحول كل سلطات الحاكم والحكومة إلى وزير خارجية ايرلندة الشمالية، وقد اريد من هذا النظام ان يكون نظاماً مؤقتاً لانتقال المسؤولية في لندن عن وزارة جديدة هي مكتب ايرلندة الشمالية (Northern Ireland office (NIO)) وعين ويليام وايتلو William Waytlo وزيراً لها في البداية. (Mickittrick, Mevea, 2000, P.84)

على الرغم من أن الاتحادية كانت تخشى من أن التطرف الشعبي سيقوض الدولة من خلال فرض التدخل البريطاني، لكن هذا التطرف ازيل مع نهاية ستورمونت، لذلك دخلت السياسة الاتحادية في حقبة من الفيض الايدولوجي والمؤسسي. واتخذت الاتحادية شكل اتحادية فولكنرية Faulknerite Unionism، فقد جادل بريات فولكنر بأن الحفاظ على الاتحاد، والمنح المادية المتزايدة الأهمية له يعنيان بتسويات سياسية غير مسبوقة مع قومية اصلاحية، وهذهِ كانت ستراتيجية، جعلت ضمنياً الحفاظ على الاتحاد معتمداً على عملية المساومة السياسية بقوة سياسية. (Wallace, 1982, P.94)

أوضحت الورقة الخضراء للحكومة البريطانية "مستقبل ايرلندة الشمالية" المنشورة في تشرين الأول 1972 والورقة البيضاء اللاحقة "المقترحات الدستورية لايرلندة الشمالية" المنشورة في آذار 1973، أن اية تسوية جديدة يجب أن تستند إلى

شكل من أشكال "تقاسم السلطة" التنفيذي وتحصل على "بُعد ايرلندي"، "ترتيبات مؤسسية جديدة للتشاور والتعاون على أساس كل ايرلندة". (Wallace, 1982, P.94)

قادَ اخفاق ويليام كريغ في اقناع المجلس الاتحادي الالستر (Ulster Unionist Council) uuc برفض الورقة البيضاء فوراً إلى مغادرته الحزب الاتحادي وتشكيل الحزب الطليعي الاتحادي Vupp ، لم يكن الحق داخل الحزب الاتحادي الذي زرع حركة الطليعة مع انصارها شبه العسكريين كوسيلة لترسيخ الهيمنة حول التنازل عن السيطرة إلى بريان فولكنر، وكما قاوم محاولات أيان ببسلي السابقة لتشكيل حزب جديد، بقي من الداخل وحشّدَ الرأي ضد "الاستسلام" لخدع وميل بريطانية "الموالية للجمهورية". (Bew,2002,P.186)

وخلال حملة انتخابات جمعية ايرلندة الشمالية، رفض اتحاديون بارزون التعهد بدعم بيان الحزب الاتحادي الذي قدم قبولاً مضطرباً للورقة البيضاء، والتقليل من مدى معارضة الحزب الاتحادي uup لموقف بريان فولكنر من نتيجة الانتخابات، عندما قدم العديد من الناخبين الاتحاديين التقليديين إلى الحزب تصويتاً معارضاً لمرشحي بريان فولكنر، فمن الواضح ان التحالف الجديد المناهض للورقة البيضاء من الاتحاديين المنشقين، البيسليين Dup والحزب الطليعي الاتحادي Vupp والموالين قد هيمنَّ على الدائرة الانتخابية البروتستانتية بـ 35.4% من التصويت الكلي للفولكنريين الذين حصلوا على 26.5% أي 27 مقعد مقابل 23، وقد حذّر الفولكنريين بأن البديل للورقة البيضاء هو "اضطراب واسع النطاق" وان " خصومهم كانوا يفكرون بعلامة تجارية جديدة للشين فينية " . (Hume, 1993, P.83)

كمنت المشكلة المركزية لشريحة الحزب الاتحادي المستعد للتكيف مع الحكومة البريطانية في أن حجته التي مفادها، أن الأتحاد لايمكن تأمينه الاّ من خلال الآليات الموجودة في الورقة البيضاء، تجاهلت الدرجة التي أصبح بها الأتحاد نفسه بالنسبة للكثيرين محدداً بأستيراتيجية السيطرة الشعبوية البروتستانتية للدولة.

أن الثقافة السياسية للشمال القائمة على أن الاتحاد الذي لايمكن تدعيمه الاّ من خلال تقاسم السلطة مع حزب العمال الديمقراطي الاشتراكي SDLP، ومنح شكل من أشكال الأعتراف المؤسسي بـ "البعد الايرلندي" سوف لن يحفز مستفيده مثل هذا التحول الجذري في الافتراضات العميقة الجذور جعلها غير مُرجحة بدرجة اكبر بالنظر إلى

مستويات العنف المحمومة التي كانت تغزو ايرلندة الشمالية في عام 1972 و1973 ، وهما السنتان اللتان أدى فيهما انهيار نظام الحكم الأتحادي إلى أكثر التوقعات غير الواقعية، إذ شكلت السنتان أكثر من ربع جميع الوفيات جراء العنف السياسي بين عام 1969 و1990. (Oleary, 1993, P.30)

وعلى الرغم من أن اليمين الأتحادي وضع هزيمة الجيش الجمهوري الايرلندي IRA في مقدمة مطالبه للحكومة البريطانية، إذ شهدت السنتان 1972 و1973 الهجوم الجمهوري الأكثر ضراوة على الشرطة والجيش، فكانت اكبر مجموعة من الضحايا هي للمدنيين الكاثوليك. (Hadden, 1985, P.14)

وان هذهِ الوفيات مؤشراً صارخاً على المنطق المتفشي والمستقل بشكل متزايد للنزعة شبه العسكرية للبروتستانت. (Mulholland, 2002, P.128)

كان الحزب الاتحادي خليطاً بين أولئك الذين كانوا مستعدين لقبول ان هذا القمع لم يعد بالامكان السيطرة عليه بصورة مباشرة وأولئك الذين تاقوا بعد عودة إلى سيطرة غير مقيدة " لرجال الستر " كان الحزب الذي سيستفيد أكثر من الانشقاقات داخل الحزب الاتحادي هو الحزب الاتحادي الديمقراطي Dup، فمن ادائه في انتخابات الجمعية في عام 1973 حين فاز بـ 10.8% من التصويت أي أكثر بقليل من حزب ويليام كريغ الـ Vupp سرعان ما برز على انه المنافس الوحيد المهم للحزب الاتحادي الذي تخلى عن المطالبين "بتسوية" مع ذلك، ينبغي عدم السماح لتقدم الحزب الاتحادي الديمقراطي Dup بالتعتيم على المعضلات الأساسية لجميع انواع الأتحادات بعد الغاء ستورمونت، والأشارات الواضحة من بريطانيا بأنها سوف لن يتم أحياؤها من جديد ابداً.
(Patterson, 1985, P. 64)

كان التراجع المستمر في اتحادية فولكنرية واضحاً في تشرين الثاني 1973، حين تم تمرير قرار يعارض تقاسم السلطة في المجلس الاتحادي لالستر UUC، إذ اجتمع اعضاء السلطة التنفيذية الجديدة لتقاسم السلطة مع الحكومتين البريطانية والأيرلندية في كلية سننغديل للخدمة المدنية Sunningdale Civil Service College في بيركشاير Berkshire في كانون الأول 1973، وتبخر كل الأمل في اتحادية تكيفية حين اضيفت إلى تقاطع تقاسم السلطة بلوى جديدة لمجلس ايرلندة المجدَّد بشكل غامض

وصفها حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي SPLP إلى جوقة اليمين الاتحادي السعيدة، بالآلية الحاسمة لتسهيل الأنتقال إلى ايرلندة موحدة. (Patterson, 1985, P.64)

وفي كانون الثاني 1974، استقال فولكنر من الحزب الاتحادي، بعد هزيمته في أجتماع المجلس الاتحادي لالستر UUC في تصويت على مجلس ايرلندة. (Hume, 1993, P.85) وتراجع حزبه الاتحادي الجديد في الانتخابات العامة لايرلندة الشمالية في شباط، حين فازت مكونات مختلفة من اليمين الاتحادي بأحد عشر مقعداً من أصل اثني عشر مقعداً لايرلندة الشمالية، فاز اليمين بـ 51% من مجموع الأصوات بنسبة إلى 13% لأتحاديي فولكنر، ووصف نجاح تقاسم السلطة على أنه جزء لايتجزأ من الأجندة "الجمهورية" وليس كوسيلة لتعزيز الدولة، إذ وجد مسح استقصائي لأستفتاءات الرأي الوطني أُجري بعد شهر من الانتخابات ان 78% من الكاثوليك، وافقوا بقوة على تقاسم السلطة في مقابل 28% فقط من البروتستانت فعلوا ذلك.(Rose, 1976, P.31)

أصبح هيكل تقاسم السلطة برمته غير ممكناً ، فبعيداً عن انفصالها الواضح عن الجزء الأكبر من الرأي الاتحادي، كانت مقسّمة داخلياً على أعمال غير مكتملة لسننغديل، وهي الهياكل والسلطات الدقيقة لمجلس ايرلندة. وفي نيسان 1974 طالب مجلس عمال ايرلندة(UWC) Ulster Workers Concil الحديث التشكّل بأنتخابات جديدة في غضون شهر أو التهديد بالدعوة إلى أضراب (Hume, 1993, P.87)

لقد نمى مجلس عمال ايرلندة UWC من منظمة سابقة هي الجمعية الموالية للعمال Loyalist Association of workers ، التي تأسست في أوائل عام 1970، في بعض التجمعات الرئيسة للعمال البروتستانت المتدين على معامل تقليدية مثل أحواض بناء السفن ومصانع الطائرات، بل تشمل أيضاً محطات توليد الطاقة والمصانع الفرعية في الخمسينيات والستينيات في الاستثمار الداخلي. (Bruce, 1992, P.82)

بدأ الأضراب في منتصف آيار بعد هزيمة أقتراحٍ موالٍ يدعو إلى رفض سننغديل في الجمعية . وفي غضون اسبوعين جلب الانقسامات الداخلية في السلطة التنفيذية وبينها وبين وزير الدولة لشؤون ايرلنده الشمالية ميرلين ريس Merlyin Rees (1974-1976) إلى مثل هذا المستوى بحيث استقال بريان فولكنر وأعضاء اتحاديون من السلطة

التنفيذية حين رفض ميرلين ريس الأستماع إلى مناشداتهم بأنه ينبغي عليه الاجتماع بمجلس العمال الايرلندي UWC (Cook, Secound edition, PP.278-279)

كان لمجلس العمال الايرلندي UWC روابط واضحة مع المنظمات شبه العسكرية البروتستانتية الرئيسة رابطة الدفاع عن الستر (UDA) Ulster defence Association وقوة متطوعي الستر (UVF) Ulster Volunteer force وكان نجاحها يعتمد بشكل واضح على الوسائل التخويفية لهاتين المنظمتين في المراحل الأولى للأضراب وعلى دعم مجموعات العمال الرئيسيين في محطات الطاقة. مع هذا، فأن الأدعاء الذي قدمه حزب العمال الديمقراطي الأجتماعي SDLP، في ذلك الوقت ومنذ ذلك الحين، بأن الأضراب كان يمكن هزيمته بردٍ حازم من حكومة هارولد ويلسون Harowld Wilson (اذار 1974- نيسان 1976) تجاهل الدرجة التي قرر بها هارولد ويلسون وبعض مستشاريه الرئيسين، بأن السلطة التنفيذية قد جُرحت بشكل قاتل بنتائج انتخابات شباط وانقساماتها العميقة حول قضية مجلس ايرلندة. (Bew, 2002, P.190)

بعد ان كشفت انتخابات مجلس العموم البريطاني ضعف موقف بريان فولكنر على نحو متزايد عندما كسب مرشحي المجلس الاتحادي للالستر (11) مقعد من المقاعد الـ(12) بسنبة 51% من المقترعين في ايرلنده الشمالية، بينما حصل الاتحاديون الفولكنريون على 13% فقط من المقترعين. (Buck Land, 1980, P.75)

لم يكن هناك ميل للطعن في النصيحة التي قدمتها قيادة الجيش في ايرلنده الشمالية، بأن استخدام القوة غير مجدٍ ضد المضربين للدفاع عن نظام سينهار بسبب انقاساماته الداخلية الحادة. إذ لم يكن ميرلين ريس راغب بنشر الجنود البريطانيين ضد العمال مما أدى إلى سقوط حكومة بريان فولكنر واستقالته من السلطة التنفيذية في 28 آيار 1974. لافتقارها إلى الدعم المطلوب. (Cook, 1980, P.279) وكشف جنرال بريطاني كان يخدم في ايرلنده الشمالية في ذلك الوقت، فيما بعد، أن القيم العسكرية هو ان السلطة التنفيذية "كان محكوماً عليها قبل أن يبدأ الأضراب" . وتابع التعليق على سلوك ميرلين ريس خلال الأضراب: "اعتقد ان وجود ميرلين ريس هناك في ذلك الوقت كان رحمة. لم يتخذ اية قرارات من أي نوع، فلو كان لديك رجل حاسم قام بألقاء القبض

على المضربين منذ اليوم الأول فسيحدث ذلك الفوضى ويضع المقاطعة في نقطة اللاعودة. (Irish Times, 15 May, 1984)

اتحاديو الستر بعد الإضراب 1974-1975:

عارض السياسيون الموالون البارزون مثل آيان بيسلي، ويليام كريغ وزعيم الحزب الاتحادي هاري ويست Harry West ، الذين تعاونوا مع مجلس العمال الاتحادي UWC في المعارضة المبكرة للسلطة التنفيذية، فكرة الإضراب، ولم يأتوا الاّ حين وجُهوا بالأمر الواقع. إذ كان الخوف الضمني من ردٍ بريطاني جذري قائم على السخط خوفاً معقولاً. ولم يكن البث التلفزيون الاستفزازي لهارولد ويلسون الذي اشار فيه إلى الإضراب بأنه "تمرد" والى الموالين بأنهم "صائدون للأسفنج" تمهيداً لأتخاذ أجراء قوي.

أن قرار هارولد ويلسون بعدم دعم السلطة التنفيذية بالجيش، لم يؤشر أي رغبة في تلبية مطالب الموالين وعادَ إلى دوافعه لعام 1971، والأعتقاد أنه لايوجد حل ممكن الا في سياق الأنسحاب. وعقدت لجنة فرعية لمجلس الوزراء برئاسته اجتماعات من نهاية الاضراب إلى عام 1975، وتم النظر في عدد من الخيارات بما فيها الأنسحاب وأعادة التقسيم، وكان ميل هارولد ويلسون الخاص نحو الانسحاب بالتأكيد، ويبدو أنه تخلى عنه على مضض فقط بعد رد الحكومة الايرلندية على شائعات عنه بذعر تام. (Bew and Patterson, 1985,P.76-77)

لقد اعمتهم نشوة الموالين في اعقاب الإضراب عن حقيقة انه، على الرغم من انهم استطاعوا هزيمة مبادرة أعتمدت على المشاركة الاتحادية، الا انهم لم يستطيعوا أملاء شروطهم الخاصة على الحكومة البريطانية. إذ تم تجاهل مطالبهم بأنتخابات جديدة للجمعية وبقي أجماع ويستمنستر ثابتاً بحيث لايمكن أن يكون هناك تفويض تشريعي من دون تقاسم السلطة، كذلك دفع الإضراب حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي SDLP في اتجاه قومي أكثر. وعلى الرغم من الشكل المتزايد للسلطة التنفيذية بأنقساماتها الداخلية الخاصة بها، إلا أن حقيقة أن الانقلاب قد سببه الأضراب، كان لها عواقب وخيمة على المدى الطويل على فرص أجراء أية تسوية داخلية. ثم ترك قطاع مهم من الحزب يشعر بالمرارة بشكل دائم من الطريقة التي تم بها اسقاط السلطة التنفيذية واقنع نفسه انه اذا كانت الحكومة البريطانية قد "واجهت" الموالين في الأيام الأولى من الأضراب كان من الممكن لحزمة سانتغديل أن تُنفَذ. وعلى الرغم من أن مثل هذا الحل على الأرجح سيؤدي

بالسلطة التنفيذية إلى نهاية دموية بدلاً من الانهيار. إلا أن التأثير الطويل الأمد للنزعة الولائية المتفشية كان سيزيد الثقل داخل حزب العمال الديمقراطي الاتحادي SDLP لأولئك الذين تطلعوا بشكل متزايد خارج المقاطعة بحثاً عن مصدر للتقدم السياسي.

شهد النصف الثاني من السبعينيات تحدٍ قوي لـ أيان بيسلي على هيمنة الحزب الاتحادي الرسمي على السياسة البروتستانتية، من الناحية التكتيكية، ركز بيسلي على الادلة المتزايدة على الانقسامات الفاصلة حين حاول الاتحاديون التكّيف مع الحياة من دون جهاز دولة محلي لأستغلاله بالمعاناة الباقية من تاريخ حديث من الانقسامات الداخلية المريرة، بدا الحزب الاتحادي أقل من معارض مرعب، فقد واجه معضلة استيراتيجية كبيرة فيما يتعلق بتحدي حزب الاتحاد الديمقراطي Dup، وخاضت قيادة الحزب ما بعد الإضراب صراعاً مشتركاً مع الـ Dup وحزب الطليعة Vup ضد المطالبين بالتسوية بقيادة بريان فولكنر.

وعبروا عن الغضب الموالي المشترك على نهاية ستورمونت وعلى اية مقترحات بريطانية لأعادة تشكيل المؤسسات الحاكمة على أساس لا أغلبي. لذلك ايديولوجياً بدا وكأن هناك القليل لتمييزهم عن الحزب الاتحادي الديمقراطي Dup . وهذا بشكل حتمي أفادَ الحزب الأصغر لأن زعيمه لديه سُمعة راسخة على انه مُعارض قوي لأية اصلاحات، وهذا أعطاه المبادرة حين أصبح التاريخ الحديث للحزب الأكبر تاريخاً من الاضطراب الداخلي حول الاصلاح.

كان من السهل على البيسيلين وصف انفهسم بأنهم قوة "انقذت الستر" من تذبذبات التسوية للحزب الأتحادي UUP. وطالما التزم الاتحاديون بمطلب مستحكم بتفويض حكم الأغلبية، بالتالي، فقد قاتلوا على ارض مواتية بشكل جوهري للحزب الاتحادي الديمقراطي Dup .

مع هذا على الرغم من ان هذا الأمر قد لايبدو جذاباً لأعضاء الحزب الأكثر ذكاء، فأن البدائل كانت محفوفة بالمثل بالصعوبات، خلال مدة انعقاد مؤتمر ايرلندة الشمالية، المنتخب في آيار 1975، والذي تنظر اليه الحكومة البريطانية كوسيلة لأبقاء القوات السياسية المحلية منشغلة بشكل غير مؤذٍ، بينما يتم النظر في امكانية حدوث بعض المغادرة الجديدة في السياسة، أقترح زعيم حزب الطليعة فكرة تحالف طوارئ يشمل حزب

العمال الديمقراطي الاجتماعي SDLP، وعكست مهاجمة ويليام كريغ للمؤسسات التقليدية الظروف المحمومة في الوقت الذي انتجت فيه "الهدنة" البريطانية التي استمرت لمدة سنة مع الجيش الجمهوري الايرلندي IRA من تكثيف عمليات القتل الطائفي والأعتقاد الواسع بأنه قرر الأنسحاب. (Bew and Patterson, 1985, PP.78-88)

كان الخوف من تبرير هذهِ الحيلة بالاشارة إلى التعنت الموالي هو ماكمن وراء هذا التحول إلى تسوية الخلافات، مع هذا كانت مثل هذهِ الحسابات لعنة ليس فقط بالنسبة لأغلبية اعضاء المؤتمر الاتحادي وحزب اولستر الاتحادي الديمقراطي Dup بل أيضاً بالنسبة لأغلبية حزبه الخاص، تم نبذ هذهِ الفكرة ، مما دمر الطليعة وحرم بفاعلية ويليام كريغ من أي دور مستقبلي في السياسة الاتحادية، ففقد مقعده في شرق بلفاست لصالح بيتر روبنسون Peter Robinson من حزب الستر الاتحادي Dup في الانتخابات العامة لعام 1979. (Hennessey, 1997, P.233)

عندما وافق الاتحاديون على تقرير الأغلبية للمؤتمر الذي رفض تقاسم السلطة بوصفه خروجاً لامبرر له عن المعايير البريطانية، فأنهم واجهوا الرفض الواضح لهذا من قبل الحكومة البريطانية، وهذا الأمر تركهم ضعفاء أمام اتهامات الحزب الاتحادي الديمقراطي Dup بأنهم كانوا غير مستعدين لأتخاذ أي أجراء حازم "ضروري" لاستعادة الديمقراطية.

تحوّل الحزب الأتحادي الرئيس بشكل متزايد إلى موقفٍ بسيط دستورياً الذي أوضحه زعيمه بشكل افضل في ويستمنستر جيمس مولينو James Molyneaux، وأتصفَ هذا التحول بطبيعته السلبية والضمنية نوعاً ما وساعده الأفراط في الكلام المنمق للحزب الاتحادي الديمقراطي Dup الذي كان "منتشياً مع النجاح" في منتصف السبعينيات. (Smyth, 1983, P.117)

كان حزب الستر الديمقراطي Dup القوة الكامنة خلف انشاء مجلس العمل الاتحادي المشترك United Unionist Action Council (UUAC) الذي كان غرضه انهاء الحكم المباشر وتنفيذ تقرير المؤتمر، هدف مجلس العمل الاتحادي المشترك (UUAC) الذي يشمل أيضاً عناصر الطليعة Vupp المعادية لويليام كريغ ومخلفات مجلس العمال الاتحادي UWC، إلى استخدام فعل الأضراب لغرض القبول البريطاني لحكم الأغلبية، والاحتجاج ضد السياسة الامنية التي تنتهجها الحكومة البريطانية، بعد

ذلك قامت "UUAC" بتوجيه انذار نهائي إلى وزير الدولة منحت فيه سبعة ايام لتلبية مطالبها، وعلى الرغم من المظاهرات وقطع الطرق الاّ ان ذلك لم يأتي بشيء يذكر، وان الإضراب الذي بدأ في 3 آيار 1977 فشل فشلاً ذريعاً لغياب دعم الأتحاديين، ورد فعل الحكومة الذي كان أكثر تنظيماً وحزماً عما كان عليه الحال عام 1974.

(Hennessey, 1997, P.258)

واصبح من الواضح انه ليست هناك أية وحدة بردتستانتية حول مطالب مواجهة حكومة بريطانية لأستعادة حكم الأغلبية.

أن معارضة الحزب الاتحادي UUP للأضراب على انه هدد الأتحاد وكان مدفوعاً بالرغبة في اولستر مستقلة، من الواضح ضربت على وتر حساس بين مجتمع بروتستانتي، إذ كانت جميع شرائحه على وعي جيد بالدور المتزايد الأهمية للأعانات المالية البريطانية في الحفاظ على مدخولاتهم وفرص عملهم. وبات من الواضح بشكل متزايد انه حين كانت هناك دائرة انتخابية كبيرة لسياسة الديماغوجية (حكم الدهماء) والمواجهة، لم تكن لديه القدرة المهيمنة بالتحديد بسبب العديد من تحفظات البروتستانت حيال المواجهة مع الدولة البريطانية فأستفاد الحزب الاتحادي، من استعداد البروتستانت المتزايد للعيش مع الحكم المباشر كأطار أساسي للحكم. وعلى الرغم من انه كان موقفاً مستديماً على المدى القصير، الاّ انه حمل معه مشاكل استراتيجية كبرى.

(Bew and Patterson, 1985, P. 103)

ادت استقالة هارولد ويلسون واختفاء الأغلبية البرلمانية لإدارة جيمس كالاغان James Callaghan (5 نيسان 1976 – 4 مايس 1979) في أوائل عام 1977 إلى تقوية ملتحمة للحزب الاتحادي والخط السياسي الذي دعمهُ جيمس مولينو، والذي كان واثقاً من أن عمق انعدام الثقة بسياسة ويستمنستمر في حزبه جعل التكاملية الشاملة وصفة للنزاع الداخلي، وكانت وسيلته للمصالحة بين الانتقاليين والتكامليين في الحزب، هي فكرة شكل من اشكال الانتقال الإداري الذي يمكن بيعه أما كنقطة انطلاق إلى انتقال تشريعي دموي بالكامل أو كجزء من عملية دمقرطة الحكم المباشر، أي كأجراء تكاملي سري.

وعلى الرغم من قدرة جيمس مولينو على كشف حماقة التفاؤل الموالي للانتقالية لزعيم الحزب المتراجع وفضلة ستورمونت، هاري ويسست Harry West، اخفق موقفه

الخاص في التعامل مع الاجتماع الراسخ بعمق من النخبة السياسية البريطانية، بأن الحكم المباشر مؤقت وبأن شكلاً من اشكال التسوية السياسية المحلية يجب ان يتحقق.

زادت ادارة رئيس وزراء بريطانيا العمالي جيمس كالاغان المتعثرة، المعتمدة على الدعم الاتحادي في ويستمنستر، عدد مقاعد ايرلندة الشمالية في مجلس العموم إلى سبعة عشر مقعداً، مما اقنع بالتالي حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي SDLP ، بأن كلا الحزبين البريطانيين الرئيسيين كانا يعملان على أجندة تكاملية وكانت النتيجة تحّول الحزب بعيداً عن المطالب بتنفيذ البريطانيين لحزمة سانتغديل، وهي مهمة مستحيلة بشكل واضح بالنظر إلى غياب أي حزب اتحادي كبير مهتم بتقاسم السلطة، نحو تركيز على الحاجة إلى أعادة صياغة جوهرية للعلاقات الأنكلو – ايرلندية على رؤوس الاتحاديين. (Bew, 2002, P.194)

وبحلول وقت مؤتمر العلاقات الانكلو – ايرلندية في عام 1978، تم تمرير اقتراح يدعو إلى فك الارتباط البريطاني مع اثنين فقط من المعارضين، مع ذلك ، عكست النبرة التقليدية للأقتراح الضغط المؤقت على الـ SDLP من حزب الاستقلال الايرلندي الأصولي الحديث التشكيل وكان النجم الصاعد للحزب جون هيوم John Hume مصمماً على عدم دفعه إلى ما يمكن عدّه خارج أيرلنده الشمالية على انه الوجه الصارم لأتحادية أولستر. أن استيراتيجية جون هيوم المتطورة، المتمثلة بأدراج المشاركة البريطانية من خلال الضغط الأممي، ليس من أجل الأنسحاب كما هو متصور تقليدياً، بل من أجل أعادة صياغة العلاقات الانكلو – ايرلندية، التي ستفرض إعادة تقييم المواقف الاتحادية، سوف تشكل تهديداً طويل الأمد على البساطة الاتحادية. (Hennessy, 1997, P. 264)

كان تنوع اتحادية جيمس مولينو، رغم انها كانت في موضع جيد لأستخلاص الفائدة من ضرورات حكومة عمالية متراجعة، محروماً من الموارد الايديولوجية والسياسية لضمان تأثيره في الحكومات البريطانية على المدى الأطول، بعجزه، وعلى الأرجح عدم رغبته، على تحدي المانعة العميقة في الحزب على أي شكل من اشكال الحكومة المشتركة مع حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي SDLP، فأن استيراتيجيته " الوحيدة للتعامل مع كاثوليك ايرلندة الشمالية، لم تكن في تحدي منافع الحكم المباشر من خلال توق فاضح لعودة ستورمونت. وضد متعصبي نظام حكم ستورمونت القديم، كان مستعداً لرؤية تضاؤل جذري للقوة السياسية البروتستانتية في ايرلندة الشمالية، ليس

كتأثير ضروري لنوع ما من تسوية سياسية مع حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي SDLP، بل بالأحرى من خلال حرمان السلطات التشريعية الأساسية من أية مؤسسة تمثيلية جديدة، لكن حتى لو كانت التسوية القائمة على جاذبية سلبية بحتة لغياب القدرات لحكم بروتستانتي على الكاثوليك مقبولة لدى الـ SDLP وهو من الواضح لم يكن كذلك، فأن التحول نحو استيراتيجية معتمدة على زيادة الدعم في ويستمنستر كان أقل طمأنة لأعضاء كثيرين في حزب جيمس مولينو الخاص الذي شاركو حزب الستر الاتحادي الديمقراطي Dup انعدام ثقة كبير بالسياسيين " الانكليز ".

ادركت اتحادية جيمس مولينو اليوطيوبية الرجعية لمطالب العودة إلى حكم الأغلبية وذهبت مع حبة الميل البروتستانتي السائد لأيجاد حكم مباشر وهو افضل قذيفة ممكنة "للعمل كالمعتاد" . وكانت النقطة العمياء هي الغياب شبه الكامل لأية تسوية للقوى السياسية التي يمثلها الـ SDLP، ناهيك عن خزان الدعم الواضح للقومية الثورية . وبعجزه عن الخروج من ردود الأفعال الموالية في أواخر الستينات التي وصفت جميع المطالب للإصلاح بالنهاية الضعيفة للوتد القومي، استمر نوع اتحاديته بتقليص سياسة الـ SDLP إلى بعُده القومي. مما يُرسّخ رضاه الخاص بأن هذا جعل أي شكل من اشكال حكومة الشراكة مستحيلاً. بينما قد يكون صحيحاً أي الحل التوافقي للنزاعات الطائفية صعب للغاية حين لا تُقبل الدولة التي سيتم تقاسم سلطتها على انها شرعية من قبل أحدى المؤسسات الرئيسة، مثلت الاتحادية الرسمية ملجأً مهدئاً في عقائد الهوية الوطنية والسيادة التي تجاهلت المزيد من الوقائع الأساسية عن السلطة الاجتماعية والسياسية النسبية. (Irish Times, 6 November 1978).

كانت تعبئات الحقوق المدنية، وانهيار الدولة وإعادة الهيكلة اللاحقة للسياسة القومية إلى قوى شبه عسكرية مرعبة بشكل متزايد ودستورية أكثر فعالية بكثير، هي عمليات لايمكن ان تتجاهلها الإستراتيجية البريطانية ذات الأمد الاطول لايرلندة الشمالية، فمن الورقة الخضراء في عام 1972 كان من المتوخى رؤية نوع من الدور للحكومة الايرلندية في ادارة المشكلة بوضوح. وكان يُعتقد منذ البداية أن البعد الايرلندي الأقتراحي إلى حدٍ كبير وتقاسم السلطة كافيان للحصول على نوع من التسوية التي ستسمح بالتقليص المرغوب بشكل روحي للمشاركة المباشرة. (Irish Times, 6 November, 1978)

لم يثبت هذا النهج من خلال أضراب الـ uwc بأنه نهائي ولغاية مطلع الثمانينيات، بقدر وجود استراتيجية، كان قائماً على نقل السلطة وتقاسمها وبعض التعبير المؤسسي عن "البعد الايرلندي" لكن أياً كان الجوهر الفكري أو الأخلاقي لهذهِ الإستراتيجية فقد تراجع على نحوٍ متزايد في أواخر السبعينيات، مع العالم السياسي الاتحادي المُنقسم بين البساطة والكلام المنمق والنظر المتزايد لـ SDLP خارج الشمال من أجل البحث عن مفّاز التعبير، بدت المحاولات البريطانية في الحركة السياسية أكثر فأكثر انتصاراً للأمل على التجربة.

نتائج البحث:

1. **اخفاق النخبة السياسية الاتحادية الماسكة على السلطة في ايرلنده الشمالية في السيطرة على الوضع الأمني والسياسي، نتيجة لتصاعد وتيرة العنف واصبح من الواضح بشكل الحاجة إلى اعادة صياغة جوهرية للحكم البريطاني في ايرلندة الشمالية.**
2. **أصبحت بريطانيا مقتنعة بشكل كامل أن تحقيق السلام في ايرلندة الشمالية لايمكن تحقيقه بدون اقرار تقاسم السلطة بين البروتستانت والكاثوليك وجعلت اشراك جمهورية ايرلندة شرطاً اساسياً لتحقيق السلام، على الرغم من ان هذا الأمر لايبدو جذاباً لأغلب الاتحاديين، والذين عدّو ذلك خطوة بأتجاه تحقيق الوحدة مع الجمهورية.**
3. **ان الصراع الطائفي في ايرلنده الشمالية، لايمكن اخفائه أو السيطرة عليه، وان الدفاع الآمن الوحيد، هو وجود نوع معين من نظام حكم سياسي تشترك فيه جميع مكونات شعب ايرلندة.**
4. **تعمق الانقسام بين الاتحاديين، بعد ان اتخذ اغلبهم موقفاً رافضاً لتقاسم السلطة ووصفوا هذا المشروع بأنه جزءاً لايتجزأ من أجندة جمهورية.**
5. **ان تشظي حزب الستر الاتحادي، وانشقاق اعضاء بارزون عنه، اظهر انقساماً واضحاً ودليلاً لايقبل الشك، بأنه ليست هناك وحدة بروتستانتية حول مطالب مواجهة بريطانيا لأستعادة حكم الأغلبية، وكان هناك تحفظات للبروتستانت حيال المواجهة مع بريطانيا، وأن البروتستانت مستعدين للعيش مع الحكم البريطاني كأطار أساس للحكم.**
6. **لم يكن هناك أي حزب اتحادي مهتم بتقاسم السلطة، وصار التركيز على الحاجة إلى أعادة صياغة جوهرية للعلاقات الانكلو – ايرلندية.**
7. **بقيت بريطانيا متحفظة حيال المؤتمرات التي كان يعقدها حزب الستر الاتحادي، ونظرت اليها على انها وسيلة لابقاء السياسة المحلية منشغلة بشكل غير مؤذٍ، الا انها وصفت ذلك بالخروج غير المبرر له عن المعايير البريطانية.**
8. **افول نجم أعضاء بارزون في حزب الستر الاتحادي uup، مثل بريان فولكنر، رئيس السلطة التنفيذية الذي اطيح به بالانتخابات، بعد ان فشل في اقناع المجتمع**

البروتستانتي بجدوى تقاسم السلطة، واعطاء حل لمشكلتهم بأتخاذها بُعداً ايرلندياً، كما فشل قسماً آخر كويليام كريغ الذي طُرد من الحزب الاتحادي بعد طرحه فكرة تحالف الطوارئ مع الـ SDLP. وعلى العكس من ذلك، برزت شخصيات اتحادية رفضت تقاسم السلطة مثل آيان بيسلي، الذي أصبح فيما بعد، أول رئيس وزراء ايرلندي شمالي في حكومة تقاسم السلطة بعد اتفاقية الجمعة العظيمة 1998.

9. أخفقت سياسة الإضراب التي اتبعها مجلس عمال ايرلندة uwc 1974، في تحقيق مطالبها برفض تقاسم السلطة، ولم تسمح لهم بريطانيا بأملاء شروطهم عليها، كما فشل اضراب عام 1977، الذي أعلن عنه مجلس العمل الاتحادي المشترك، يدعمه سياسيون اتحاديون كأيان بيسلي، لأنهاء الحكم المباشر إذ لم تكن بريطانيا مستعدة لتقديم تنازلات ، فيما يخص العودة إلى حكم الأغلبية.
10. التقليل من مدى جدوى ستراتيجية جيمس مولينو المعتمدة على زيادة الدعم في ويستمنستر من قبل الحزب الاتحادي uup الذي بدا متحفظاً، بالاشتراك مع حزب الستر الديمقراطي Dup ، حيال تلك السياسة لأنعدام ثقتهم بالساسة الانكليز.

المصادر

1. Alan Sked and Chris cook, (Second edition) Post-war Britain, apotitical History, Penguin books.
2. Brian Faulkner (1978) Memoris of Stats man, London.
3. David Hume (1993) The Ulster Unionist Party in an Era of Conflict and change 1972-1992 University of Ulster.
4. Daivd Mickittrick and David Mevea, (2000), Making sense of trouble ISBN.
5. John Mc Carry and Brendan O'leary, (1993) The Politics of Antognism , London.
6. Kevin Boyle and tom Hadden (1985) Ireland Apositive Proposal, London.
7. Martin Wallace (1982) British Covernment in Northern Ireland, London.
8. Marc Mulholland (2002) Norther Ireland, Avery Short introduction, Oxford.
9. Patrick Buck Land (1980) A History of Northern Ireland, Dublin.
10. Paul Bew and others (2002) Northern Ireland (1921-2001), Political Forces and Social Classes, London.
11. Paul Bew and Henry Patterson, (1985) The British state and the Ulster Crisis from Wilson to Thatcher, London.
12. Richerd Rose (1976) Northern Ireland A Trme of Choice, London.
13. Stave Bruce (1992) The Red Hand: Protestant Paramilitaries in Norther Iveland, Oxford.
14. Thomas Hennessy (1997) A History of Northern Ireland 1920-1996, St Martin's Press, New York.
15. كفاح كريم سلمان (2011)، التطورات السياسية والاقتصادية في ايرلنده الشمالية 1950-1973، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية التربية.

الدوريات الأجنبية:

1. Irish Times 15, May, 1984, 6, November, 1978.
2. Belfast, New Sletter, September, 1972.
3. Ulster Van gurad, Belfast, 1972.